محليات

كلمة ونص

المواطن الكهربائي..!!

هني الحمدان

تعطلت فينا الأحاسيس والمشاعر، وفقدنا أي بارقة أمل، وباتت الحياة هماً ثقيلاً لا يطاق، حرارة جهنمية لم ننشو بلهيبها من قبل، كهرباء ولا في الأحلام، لا وجود لها سوى في تأكيدات حكومتنا، ومعنيو وزارة الكهرباء الأفاضل دوخوا رؤوسنا من كثرة ما تغنوا بالتحسن التدريجي، ولم نشهد بعد أي تحسن يشفع لهم تخديراتهم المستمرة علينا..! وتماهوا مؤخراً بالاحتيال على المواطن عبر شروحات فلسفية من أجل تغطية خيباتهم في تأمين الكهرباء لمواطن لم يعد يحتمل أي شيء، رفعوا تسعيرة استهلاك الكهرباء ويتغنون بأنها لا تزيد سوى عشرين ليرة..؟

فأي احتيال ومراوغة تلك يا سادة الكهرباء..؟! وأي فاتورة كهرباء تكون بمقدار الـ٢٥٠ ليرة سورية..؟! متوسط أي فاتورة هي ثلاثة إلى خمسة آلاف ليرة سورية..؟!!

البارحة جادت علينا السماء بخيراتها المعطرة بنكهة التراب وأي تراب ذاك الذي حول يومنا إلى بؤس حقيقي في ظل غياب تام للكهرباء والماء، وكأن باب جهنم مفتوح....!!

رحم الله المواطن.. يعاني عطشاً من خلال نقص كبير بالماء والكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من نصف درجة الغليان، وجاءته العواصف الرملية لخنقه والإجهاز عليه.. وكل هذا وما زال التسويف العنوان الأبرز والحاضر في المشهد الكهربائي.

التصريحات يبدو أنها تحمل معنى واحداً بأن الأمر سيستغرق مدة طويلة، ولن تكون هناك وسيلة للمتابعة واستعجال الموضوع، سنبقى بين الانتظار والتحسن التدريجي المنتظر...!

العنوان العريض أننا فشلنا في التخطيط والتنسيق اللازمين للتعامل الصحيح مع مسائل خدمية كهذه، لذلك أعتقد أنه لن يكون لنا أي حصة كهربائية مقبولة تقينا على أقل تقدير من الشوب والغبار، علها تنهي حالة عيشنا كالدجاج يمن عليه بساعة من الكهرباء خلال اليوم...!!

مصادرة أي ممتلكات لا تتم إلا بالقضاء

قضايا إدارة الدولة والمالية والجمارك يؤكدون: لا صحة للشائعات المتعلقة بمصادرة أملاك المواطنين المهاجرين

محمد منار حميجو

أكد رئيس إدارة قضايا الدولة إحسان خيو أن مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لا تكون إلا لمن ترتبت بحقه ذمم مالية أو أنه صدر بحقه قرار قضائي جنائي من محكمة قضايا مكافحة الإرهاب، نافياً في ذلك ما تناقلته بعض وسائل الإعلام والصفحات الزرقاء والمواقع الإلكترونية بأن الحكومة السورية أصدرت قراراً تضمن سحب جميع ممتلكات المواطنين المهاجرين خارج البلاد منذ ستة شهور، في حين نفى مصدر في وزارة المالية هذا الخبر، موضحاً أن أي مصادرة للممتلكات لا تكون إلا وفق قرار قضائي كما نص عليه الدستور وفي حالات معينة.

وقال خيو في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن قضايا إدارة الدولة لم تتلق مثل هذا النوع من القرارات، موضحاً أن هناك قوانين تضبط هذه القصة وأن مصادرة أي ممتلكات تتم وفق القوانين الناظمة ولأشخاص معينين مثل المتعثرين في وفاء الديون للبنوك أو المدينين لأشخاص معينين أو من صدرت بحقهم أحكام جنائية تتعلق بارتكابهم أعمالاً إرهابية.

وبين خيو أن الدولة السورية هي دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وأنه من الاستحالة بمكان أن تصدر قرارات مخالفة للدستور وأن ما أثير من شائعات حول هذا الموضوع إنما يأتي في إطار إثارة الخوف بين المواطنين السوريين، مطمئناً كل مواطن أن من مهام الدولة حماية حقوق المواطنين والقانون كفيل بذلك، مشيراً إلى أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين غادروا البلاد بطرق غير شرعية متسائلاً كيف سيتم إحصاء ممتلكاتهم وما هدف الدولة بذلك؟

وأشار خيو أنه منذ بداية الأزمة ونحن نسمع الكثير من الشائعات سواء عبر الصفحات الزرقاء أو من وسائل الإعلام ونحن نعلم أهدافها ولماذا تنشر مثل هذه الأخبار، داعياً كل مواطن إلى التأكد من أي خبر تنشره هذه الوسائل وبكل تأكيد فإن مؤسسات الدولة مفتوحة لكل سوري، إضافة إلى وجود سفارات وقنصليات في بلد المغترب وأنها مستعدة لاستقبال أي مغترب سوري يستفسر عن القرارات التي تصدرها الدولة السورية.

> خيو لـ«الوطن»: الدولة السورية دولة مؤسسات يحكمها القانون ولا تصدر قرارات مخالفة لهما

بدوره أكد مدير الجمارك العامة مجدي الحكمية أن الجمارك العامة لم تتلق أي تعميم يتضمن مصادرة أملاك المواطنين المغتربين أو الذين غادروا منازلهم، معتبراً أن مثل هذه الشائعات تأتي في إطار التحريض وأن الدولة السورية منذ بداية الأحداث وحتى هذه اللحظة معرضة لكل أنواع الشائعات الكاذبة مصدرها وسائل إعلامية أصبح معروفاً أهدافها ولمن تتبع.

وأوضح حكمية أن حقوق المواطنين السوريين كفلها الدستور وأن القانون واضح في هذه المسألة، لافتاً إلى أنه لا يمكن مصادرة أملاك أي مواطن دون أسباب موجبة لذلك ومنها أن هناك متعثرين للبنوك وأنه من حق البنك أن يصادر العقار الذي تم بموجبه سحب القرض وبيعه في المزاد العلني ومن ثم يستوفي البنك حقه وما يزيد من سعر العقار يسترجع لصاحبه.

ولفت حكمية أنه هناك محاولات للنيل من صمود الدولة والشعب السوري بوجه الإرهاب المنظم والشائعات التي تصدر من وسائل الإعلام والصفحات الزرقاء الفيسبوك والشائعات وسيلة من الوسائل التي تهدف إلى زعزعة الثقة بين المواطن والدولة إلا أن المواطن السوري أوعى من أن يجر وراء أي شائعة تصدر دون التأكد من صحتها، لافتاً إلى أن أي قرار يصدر من الدولة فإن الوسائل الإعلام السورية الرسمية موجودة وتنشره في حال صدوره.

وأوضح مصدر في وزارة المالية أن الوزارة تدير الأموال المصادرة بناء على أحكام قضائية تصدر من المؤسسة القضائية وفق ما نص عليه الدستور وأنها ليست مخولة بمصادرة الأملاك لأي مواطن إلا وفقه.

مجلس محافظة درعا يناقش هموم المواطنين

الحمدان: ضرورة التفاعل مع المجتمع المحلي وتشديد الرقابة التموينية

درعا- الوطن

ناقش مجلس محافظة درعا في دورته العادية الخامسة للعام الجاري أمس جملة من القضايا الخدمية التي تهم المواطنين، وأكد هاني الحمدان رئيس مجلس المحافظة على ضرورة استمرار فاعلية دور أعضاء المجلس في التواصل مع المجتمع المحلي ونقل هموم ومطالب المواطنين إلى المجلس للعمل مع الجهات الوصائية باتجاه معالجتها وحلها، ولفت إلى أن القطاع الزراعي يحظى بأولوية لجهة تأمين مستلزمات الإنتاج وتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية في المحافظة، وشدد على ضرورة فاعلية الرقابة التموينية في الأسواق من أجل ضبط مخالفات الاستغلال والتلاعب والحد من الغلاء الذي يشكو منه المواطن.

وقال رئيس مجلس المحافظة: إن المرحلة الحالية تتطلب من الجميع بذل الجهود وتكثيفها كل في مجاله واختصاصه لإنجاز الأعمال وتأديتها على أكمل صورة منطلقين من أن خدمة المواطن والوطن هي من الأولويات مع ضرورة الإشارة إلى السلبيات أينما كانت لأجل تلافيها وتعزيز الإيجابيات والعمل كفريق واحد.. فاليوم نحتاج إلى همم حقيقية ونيات مخلصة وعلى الجميع عدم التهاون والتقاعس.

واستعرض المجلس كتاب وزارة الإدارة المحلية حول التشدد في مكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين والفاسدين في جميع الجهات والمفاصل الإدارية وتنفيذ العقوبات المقترحة بالتقارير التفتيشية، إضافة إلى كتاب اتحاد الكتاب العرب المتضمن تشكيل هيئة المكتب الفرعي للاتحاد في درعا.

وصدق المجلس مناقلات مالية لعدد من الدوائر ولاسيما الصحة والتربية والعمل وكذلك المحافظة من أجل تغطية بعض النفقات والالتزامات المالية، ووافق على التبرع بتعويض جلسته لمصلحة أسر عدد من أعضاء مجالس المحافظات المتوفين.

وخلال المداخلات تم التركيز على واقع المحروقات حيث عرض عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة لآليات توزيع مادتي المازوت والبنزين في محطات الوقود وأنه تم التوزيع سابقاً ٢٠٠ ليتر للتدفئة لكل أسرة وحالياً سيتم التوزيع ١٠٠ ليتر وفقاً للتعليمات الجديدة، وتناول الاجتماع الواقع التمويني والغلاء الفاحش لبعض المواد الغذائية والتموينية وقيام مديرية التجارة الداخلية بتنظيم الضبوط بحق المخالفين، وتحدث أعضاء المجلس عن تردي الواقع الزراعي وتراجع إنتاج بعض المحاصيل وذلك بسبب الظروف المناخية من صقيع وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وخاصة المحروقات والنقل وبسبب التقدير غير الدقيق للمساحات المزروعة.

ترفد خزينة الدولة بمليونين كل عشرين يوماً حالياً

تساؤلات عن مبررات إعادة مدارس السياقة الخاصة بالقنيطرة إلى أرض المحافظة

القنيطرة - الوطن

«تمخض الجبل فولد فأراً» ربما هذا المثل ينطبق على حالات كثيرة في محافظة القنيطرة ومنها الحديث عن الهيكلية الإدارية وضرورة نقل جميع الجهات العامة إلى أرض المحافظة، والجميل أن نرى مطالب ومقترحات غايتها الأساسية المصلحة العامة والمواطن على وجه التحديد بعيداً عن المصالح الشخصية الضيقة، واليوم نسمع أصواتاً بضرورة نقل مدارس السياقة الخاصة إلى أرض المحافظة بعد أن نقلت إلى دمشق خلال الظروف التي مرت بها القنيطرة مؤخرا، والغريب والمثير للدهشة والاستغراب أن تلك الأصوات لم نكن نسمعها عندما نقلت المدرسة الفندقية إلى دمشق وحرمان أبناء المحافظة من الانتساب إليها وعدم قدرة الأهالي على إرسال أبنائهم إلى دمشق جراء الأجور المرهقة للنقل، والسؤال: إذا كانت القيادة والحكومة تقول وتوصي وتؤكد أن من أولى الاهتمامات لعملها المواطن ثم المواطن ثم المواطن، فأين تلك الأصوات التي يجب أن تنادي بنقل مقرات النقابات والمنظمات وضرورة وجودها على أرض المحافظة ومنها نقابات الأطباء البشريين والأسنان وفرع الشبيبة والمحامين والاتحاد النسائي والمدرسة الفندقية وأين فرع محروقات القنيطرة وأين مديرية الاقتصاد التي تم إحداثها مؤخراً!؟ أسئلة كثيرة تدور في أذهان أبناء القنيطرة ومنها الوعود التي يسمعونها منذ سنوات عن إحداث صالات للخزن والتسويق، وغيرها من الوعود التي تعزز صمود أبناء القنيطرة، والحقيقة الغائبة عن أعين الكثيرين أن مدرستي السياقة الوحيديتين بالقنيطرة يرفدان خزينة المحافظة بنحو مليون ليرة لكل مدرسة وخلال عشرين يوما، وبالتالي: أين المديريات التي ترفد المحافظة في الظروف الراهنة بتلك المبالغ، علما أن هناك جهات عامة لا يقوم موظفوها إلا بشرب الشاي والقهوة، وتخسير المحافظة مبالغ طائلة من فواتير الكهرباء والماء والمحروقات والهاتف والقرطاسية والنقل!

بداية نؤكد أننا لسنا بصدد الدفاع عن مدارس السياقة الخاصة ولا تربطنا أي علاقة عامة أو شخصية بها ولكن المنطق يقول أن نحافظ على جميع القطاعات التي تخدم أبناء القنيطرة وأينما وجدوا، وهذا توجيهات محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر الذي يتابع كل صغيرة وكبيرة لأبناء القنيطرة، وكما يعلم الجميع أن معظم أبناء القنيطرة الذين هجروا من قراهم ومنازلهم استقروا بتجمعات ريف دمشق وعندما جاء كتاب مدير إجازات السوق في وزارة النقل رقم ٣٤١١/م١٥ المتضمن نقل وفحص جميع المتدربين في المدارس الخاصة لتعليم قيادات المركبات بالقنيطرة في مركز الفحص العائد لمركز إجازات السوق بدمشق وريفها فإنه جاء لخدمة أبناء القنيطرة وعدم تكبيدهم عناء الذهاب إلى المحافظة، مع الأخذ بالحسبان أنه في الآونة الأخيرة فانه من غير المسموح به دخول القنيطرة إلا لأبنائها أو من يحمل تصريحا من الجهات المختصة، وهذا ما دفع بأحد أعضاء مجلس المحافظ منذ يومين بالمطالبة للمقاولين بالسماح لهم بالدخول للقنيطرة لمتابعة مشاريعهم وأعمالهم في الجهات المتعاقدين معها.

مدير مدرسة الماهر بالقنيطرة ممدوح شامخ علي أكد أنه في البداية رفضنا نقل المتدربين للفحص في دمشق وكنا نقوم بإحضار اللجان من دمشق لأرض المحافظة ولكن اليوم التجمع الأكبر لأبناء القنيطرة في ريف دمشق فعلى سبيل المثال في جديدة الفضل أكثر من ١٥٠ ألف نسمة أغلبيتهم من المهجرين، ووجود الفحص بدمشق يخفف على هؤلاء عناء التنقل، إضافة إلى أن الوزارة قدمت كل التسهيلات الممكنة لمدارس القنيطرة، وفي حال تم نقل المدارس إلى أرض القنيطرة فإنها ستبقى من دون عمل فعدد المتدربين لا يتجاوز الاثنين فقط في حين أن عدد المسجلين من تجمعات دمشق وريفها ٣٠٠ متدرب وبالتالي التوجه إلى مدارس دمشق وهذا ما نقوم به حاليا، عدا رفد كل مدرسة بمبلغ مليون ليرة كل عشرين يوماً لخزينة الدولة، علما أنه قبل الأزمة الوثائق كانت تصدر عن دمشق وما زالت حتى تاريخه.

حاولنا الاتصال مع مديرية نقل القنيطرة ولكن لم نتمكن من ذلك لأن ظروف المديرية لا تسمح للعاملين طوال أوقات الدوام الرسمي.

الغبار... وفيات وإصابات... ينتهي اليوم

وفاة ٣ أشخاص و١٣٥٩ حالة إسعاف

حماة - محمد أحمد خبازي

أودت العاصفة الرملية التي اجتاحت– وتجتاح– محافظة حماة وغيرها من المحافظات، بحياة رجل وامرأة من مدينة سلمية، هما مصابان بقصور في القلب ونقص تروية، ورجل عمره ٧٢ عاماً من السقيلبية، على حين راجع المشافي الوطنية ومجمع الأسد الطبي فيها ١٣٥٩ مراجعا حتى ساعة إعداد هذه المادة، ومعظمهم من كبار السن والأطفال.

فقد أكد الدكتور نوفل سفر رئيس مشفى سلمية لـ«الوطن» وفاة شخصين نتيجة الاختناق بالغبار، بينما تلقى ٥٠٠ مراجع العلاج اللازم من جلسات رذاذ وسيرومات وغيرها من الإسعافات التي أنقذتهم من الخطر.

وأكد الدكتور عصام الجاجة مدير مجمع الأسد الطبي بحماة الذي يستقبل الأطفال المرضى والنساء فقط، أن ٢٢ طفلا تلقوا العلاج في المشفى من آثار العاصفة الرملية.

وأما مشفى حماة الوطني فقد استقبل يوم الإثنين– أول أيام العاصفة– «٤٠٠» حالة، وأكد رئيسه الدكتور سليم خلوف لـ«الوطن» أنه في اليوم الثاني وحتى ساعة إعداد هذه المادة راجع المشفى أيضاً ٢٠٠ حالة ومعظمهم من كبار السن.

بينما راجع مشفى مصياف الوطني ١٩٦ مصابا بأعراض اختناق وتحسس من الغبار.

وأكد الدكتور ماهر اليونس رئيس المشفى أن المصابين تلقوا العلاج المناسب وتم تخريجهم فور تعافيهم، وقد طبعنا بروشورات توعية حول التعامل مع هذه العاصفة – والكلام للدكتور ماهر – ووزعناها على الدوائر الرسمية والمحال التجارية والأماكن العامة، وتتضمن معلومات أساسية حول الوقاية من أمراض العواصف الرملية.

وفي مشفى السقيلبية الوطني، توفي رجل عمره ٧٢ عاماً ويعاني أزمة قلبية، وتم تقديم العلاج المناسب لـ٤١ مراجعا ، منهم ١٨ طفلا ،

وأكد الدكتور محمد دريوسي رئيس المشفى أن وضع المصابين صار جيداً بعد تقديم العلاج اللازم لهم.

وقد نشطت العاصفة تجارة «الكمامات» حيث أصبحت أكثر المواد التي بيعت خلال اليومين الماضيين– وتباع اليوم– في الصيدليات وغيرها.

ففي الصيدليات تباع الكمامة بـ٢٥ ليرة وقد كان سعرها قبل العاصفة ١٠ ليرات، وفي محال الباعة تباع بـ١٠٠ ليرة، وذلك لإقبال المواطنين الشديد عليها.

الصحة تستنفر

عمار الياسين

أكد وزير الصحة الدكتور نزار يازجي جهوزية المشافي والمراكز الصحية لتقديم الخدمة الصحية اللازمة للمواطنين المرضى جراء العاصفة الغبارية التي تشهدها البلاد حالياً ولاسيما المصابين بالأمراض التنفسية الصدرية والتحسسية.

وفي تصريح له دعا وزير الصحة المواطنين إلى اتباع التدابير الوقائية للمحافظة على الصحة خلال هذه الظروف الجوية ولاسيما تجنب البقاء لفترة طويلة في الأماكن المفتوحة وغسل الوجه واليدين بالماء بشكل متكرر وتغطية الأنف والفم بقناع واق رطب ولاسيما الذين يعانون أمراضاً تنفسية أو تحسسية إضافة إلى مراجعة أقرب مشفى أو مركز صحي عند الشعور بأي عرض ضيق تنفس للحصول على العلاج اللازم، وبين يازجي أن المصابين بأمراض مزمنة وشائعة ولاسيما الأمراض التنفسية إضافة إلى الأطفال الرضع وكبار السن هم الفئات الأكثر خطورة مشيراً إلى أن مئات المواطنين المصابين بحالات الربو والتهاب القصبات التحسسي راجعوا المشافي والمراكز الصحية وتم تقديم الخدمات العلاجية اللازمة لهم منذ بداية العاصفة الغبارية وحتى الآن. وطلب الدكتور يازجي من مديري الصحة في المحافظات رفع حالة الجاهزية في أقسام الإسعاف والأقسام التنفسية والصدرية ضمن المشافي العامة والمراكز الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية للمراجعين.

وذكرت مديرية الأرصاد الجوية أن فعالية العاصفة الرملية ستنتهي اليوم.

١٣٥٠ شخصاً لمستشفى المجتهد

محفوض لـ«الوطن»: يمكن استخدام الأقمشة المبللة

ميليا عبد اللطيف

فعلت العاصفة الرملية التي اجتاحت سورية أمس فعلتها حيث تسببت في حدوث وفيات وإصابات ضيق تنفس خطيرة لتشبّع الهواء بالغبار والأتربة.

وراجع مستشفى المجتهد منذ دخول العاصفة أجواء دمشق حتى ظهر أمس ١٣٥٠ مراجعاً بسبب الغبار وحالات ضيق التنفس، وأكد رئيس الهيئة العامة لمستشفى المجتهد الدكتور أديب محفوض في تصريح خاص لـ«الوطن»: في مثل ظروف جوية كهذه لا بد من حدوث الإصابات وتكثر مراجعات المواطنين للمراكز الطبية، وقد قدم المستشفى الخدمات الطبية اللازمة لأكثر من ١٣٥٠ مواطناً وهؤلاء بالأصل لديهم أمراض مزمنة مثل التحسس والربو وغيرها من الآفات التنفسية.. والرقم قابل للزيادة ما دام المناخ على حاله.

وذكر محفوض أن من بين المراجعين ١٢٥ طفلاً بمرض تحسس وربو وخلال الساعات الأخيرة تم قبول ٥٠ شخصاً كانت حالتهم أكثر شدة وحالياً يتلقون العلاج اللازم.

وأشار الدكتور محفوض إلى عدم وجود حالات حرجة أو خطرة، والحالات تحت السيطرة ولم تسجل أي حالة وفاة في المستشفى بسبب ظروف الجو السيئة.

وذكر الدكتور محفوض إلى الأخذ بجملة من النصائح التي يجب اتباعها للتخفيف من الإصابات أهمها إغلاق النوافذ واستخدام الأقنعة الواقية وتبليل قطع القماش، وإذا شعر الشخص بضيق تنفس، فعليه مراجعة أقرب مستشفى.

١١٤ راجعوا المشفى بطرطوس وبقي ٤ حالتهم مستقرة

طرطوس- الوطن

في حالة غير مسبوقة بطرطوس وصل الغبار إلى الشواطئ على خلفية الحالة العجاجية السديمية التي حلت على المنطقة.. وتناقلت صفحات التواصل الاجتماعي دعوات لعدم قطع التيار الكهربائي حفاظاً على الصحة العامة خاصة مرضى الربو والحالات التنفسية واستيقظت المدينة على مشهد نادر فالسيارات المتوقفة بدت وكأنها خارجة للتو من سباق صحراوي مغطاة بالرمال تماماً.. وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي طرفة عن إمكانية صناعة رجل الغبار أسوة برجل الثلج في المناطق المثلجة.

الدكتور محمد حبيب حسين المدير العام لمشفى الباسل بطرطوس أكد أن عدد المراجعين للمشفى حتى صباح يوم أمس الثلاثاء بلغ ١١٤ حالة ناتجة عن سوء الحالة الجوية وتم إدخال ١١ منهم إلى المشفى وتم إخراج ٧ منهم وبقي ٤ حالتهم الصحية مستقرة.

ويذكر أن هذه الحالة الجوية الفريدة في الساحل تأتي والتقنين الكهربائي على أشدّه وسط ارتفاع استثنائي في درجات الحرارة لامست الأربعين على الشاطئ والرطوبة عالية جداً ما يفرض على مرضى الربو أخذ الحيطة والحذر ومراجعة المشفى فور ظهور بوادر الاختناق.